

معنى البيان في حروف الجر في الدرّ المصون للسمين الحلبي دراسة نحوية

أ.م.د. سعد محمد أحمد محمد

جامعة الموصل/ كلية التربية الأساسية

saadmo@uomosul.edu.iq

المستخلص

تتأول البحث دراسة معنى البيان في حروف الجر في كتاب الدر المصون في علوم الكتاب المكنون للسمين الحلبي، وتظهر أهمية البحث في الدر المصون أن السمين عالم جعاعة للمسائل النحوية، فكان يناقش ويرد ويرجح في كثير من المسائل النحوية، وكان لمعنى البيان (التبيين) في حروف الجر عنده اهتمام واضح، وله رأي خاص انفرد به في هذه المسألة؛ مما جعله موضع اهتمام لديّ لكتابة بحث في هذا الموضوع، واقتضت الدراسة تقسيم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، تتأول المبحث الأول معنى البيان (التبيين) في النحو العربي، وتتأول المبحث الثاني معنى البيان (التبيين) في الدر المصون، وأخذت نماذج للتحليل على ذلك؛ لئلا يطول البحث ويتسع، ثم وضعت جدولاً يضم الآيات ثم ختم بخاتمة وأردف بثبوت المصادر والمراجع.

(الكلمات المفتاحية: البيان، معنى، حرف، الدر، السمين)

The Meaning of Explanation of Preposition in Ad-Dur Al-Masoun by Sameen Al-Halabi -A Grammatical Study-

Dr.. Saad Mohamed Ahmed Mohamed

Mosul university/ College of Basic Education

Abstract

The study involves the meaning of explanation of prepositions in a Ad-Dur al-Masoun's book in the hidden sciences' book, the significance of Ad-Dur al-Masoun's reveals that this scholar was collective of grammatical matters, he argue, mention and prospect in many of grammatical issues. The meaning of "Explanation" in prepositions for him has a significant attention, and have an individual special opinion in this matter. What makes him have an great focus topic to study, the study consists of introduction and two sections, the first involves the meaning of explanation in Arabic syntax in general, the meaning of explantion in Ad-Dur al-Masoun. The study involves a model to be studied in order to decrease the verbosity then tables include the verses of holy Quran, conclusion and finally refences and bibliographies.

Keywords : meaning of explanation, preposition, Ad-Dur Al-Masoun , Sameen Al-Halabi .

المقدمة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على خاتم الأنبياء والمرسلين، وعلى آله وصحبه أجمعين،
أما بعد...

فاللغة العربية هي وسيلة من وسائل التواصل بين البشر، وحظيت باهتمام العلماء فدرسوها من نواحيها المختلفة، ومنها الدراسة النحوية، ولاسيما الدراسات في القرآن الكريم الذي كان الميدان الواسع للدراسة، إذ اهتم العلماء اهتماماً كبيراً في تفسيره والاعتناء بالمسائل اللغوية فيه من صوت وصرف ونحو وبلاغة؛ لذا فأحببت أن يكون البحث متناولاً لكلام النحاة ومفسري القرآن ومعربيه، فوقع الاختيار على (الدرّ المصون في علوم الكتاب المكنون)، لأبي العباس أحمد بن يوسف المعروف بالسمين الحلبي (ت ٧٥٦هـ)، ليكون العينة التي تطبق عليها الدراسة، فوجدت معنى البيان في حروف الجر له اهتمام واضح عند السمين الحلبي؛ مما جعلني اختار هذا الموضوع فيه، فكان العنوان: (معنى البيان في حروف الجر في الدر المصون للسمين الحلبي دراسة نحوية)، وقد اعتمدت على تحقيق (أحمد محمد الخراط)، بطبعة دار القلم، إلا أنني عندما رجعت إلى تحليل آية سورة البقرة (١٣٠) في الجار والمجرور (في الآخرة)، ذكر الخراط أن في الجار والمجرور خمسة أوجه، ولكنه ذكر أربعة أوجه فقط؛ أي: هناك كلام قد حُذِف سهواً من التحقيق ولم يذكره الخراط؛ مما جعلني اذهب الى تحقيق (علي محمد معوض وعادل أحمد عبد الموجود وآخرين) فوجدت الأوجه الخمسة كاملة بلا نقص، ووجدت تقديماً وتأخيراً في طبعة الخراط في هذه الأوجه، فاعتمدت على تحقيق (علي محمد معوض وآخرين) في ذلك الموضوع، وأدى ذلك إلى أنني أذكر التحقيقين بطبعتين مختلفتين في ثبت المصادر والمراجع، وانقسم البحث إلى مقدمة ومبحثين وخاتمة، فكان المبحث الأول معنى البيان في حروف الجر في النحو العربي والمبحث الثاني: معنى البيان في حروف الجر في الدر المصون، وضمت كل مبحث جدولاً بالآيات القرآنية التي ورد فيها حرف الجر للبيان، وعند تحليل آية أحاول أن أرتب الأقوال من الأقدم إلى الأحدث على حسب سنوات وفيات أصحابها، وأود أن أنبه إلى أن البحث لم يتناول (من) التي لبيان الجنس في الدر المصون كلها؛ لأن البحث يطول ويتسع، وإنما تناول ما أطلق عليه السمين البيان أو التبيين فقط؛ لأنه له رأي خاص انفرد به؛ مما جعله موضع اهتمام الباحث.

المبحث الأول: معنى البيان في حروف الجر في النحو العربي

ويبدو أن هناك ثلاثة مفاهيم لمعنى البيان في حروف الجر عند النحاة، فالمفهوم الأول معنى البيان لحرف الجر (اللام)، ولحرف الجر (من) التي لبيان الجنس، و(إلى) التي تفيد أن مجرورها فاعل في المعنى، وهذه الحروف تحدث عنها النحاة بالتفصيل في كتب حروف المعاني وغيرها من كتب النحو.

أولاً: اللام، وتحدث النحاة عن معنى البيان للام، إذ قال سيبويه (ت ١٨٠هـ): "وأما ذكرهم (لك) بعد (سقياً)، فإنما هو ليبيّنوا المعنى بالدعاء" (سيبويه، ١٩٨٨م، ٣١٢/١)، وبين الزجاجي (ت ٣٣٨هـ) أنها تلحق المصادر المنصوبة لتبين من المدعوّ له بها، ومثل على ذلك ب (سقياً ورعياً) (الزجاجي، ١٩٨٥م، ١٢٢)، وزاد المرادي (ت ٧٤٩هـ) أنها تقع بعد أسماء الأفعال أيضاً (المرادي، ١٩٩٢م، ٩٧/١).

واختلف النحاة في متعلق هذه اللام، حيث ذهب جمهور البصريين إلى أنها تتعلق بمحذوف (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٤٦/١٢؛ أبو حيان، ١٩٩٨م، ٩٣٢/٤)، أي: إن قولهم: (سقياً لك) يكون جملتين، في حين ذهب الكوفيون إلى أنها تتعلق بالمنكور (الألوسي، ١٤١٥هـ، ٢٠١/١٣)، وتابعهم في ذلك ابن مالك (ت ٦٧١هـ)، إذ جعل اللام في قولهم (سقياً له) أنها تتعلق بالمصدر (سقياً) (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٢٠٩/٣)، والأصل: سقيك فجاءت اللام للإضافة كما تقول: غلامك وغلام لك، فهو كلام واحد (أبو حيان، ١٩٩٨م، ١٣٦٣/٣).

واختلف في متعلق اللام، فبين ذهب إلى أنها تتعلق بمحذوف، إذ ذكر سيبويه أنها تتعلق ب (إرادتي) (سيبويه، ١٩٨٨م، ٢٤٦ / ١)، وذهب الزمخشري في قوله تعالى على لسان امرأة العزيز ﴿وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ﴾ (يوسف ٢٣)، إلى أن المعنى يكون: لك أقول هذا (الزمخشري، ١٩٩٨، ٤٢٩/٢)، وأوضح العكبري (ت ٦١٦هـ) أنها تتعلق بفعل تقديره (أعني) (العكبري، ١٩٩٥م، ٢٤٣)، وإلى ذلك ذهب عدد من النحاة (المرادي، ١٩٩٢م، ٩٧/١)، وقدّر ابن أبي الربيع (ت ٦٨٦هـ) أنها تتعلق بفعل تقديره (أدعو)، أي: له أدعو (ابن أبي الربيع، ١٩٨٦، ٦٢٦/٢؛ ابن هشام، ١٩٨٥م، ٢٣٨/١)، ورد أبو حيان الأندلسي (ت ٧٤٥هـ) على ابن مالك بأن اللام لا تتعلق بالمصدر؛ لأنها إذا تعلقت به فتكون عندئذ مفعولاً من حيث المعنى، ولام التبيين لا تتعلق بالمصدر، بل تكون من جملة أخرى، وبين أن عدداً من النحاة ذهبوا إلى أن اللام إما أن تتعلق بفعل تقديره (أعني)، أي: أعني لك، أو يكون خبراً لمبتدأ محذوف تقديره: هذا الدعاء لك، وعلل عدم تعلقه بالمصدر بأن الفعل (سقى) يتعدى بنفسه، فينبغي أن يكون الكلام: سقياً إياك لا لك (أبو حيان، ١٩٩٨م، ١٣٦٣/٢).

وقد فصل ابن هشام (ت ٧٦١هـ) القول في معنى اللام وجعلها أقساماً، فقسم تبيين المفعولية، وهي اللام نفسها التي تحدثنا عنها في قولهم (سقياً له)، ونفى أن تكون متعلقة بالمصدر ولا بفعله؛ لأن فعله متعدٍ، ولا هي المقوية للعامل؛ لأن تلك اللام يصح إسقاطها وهذا لا تسقط (ابن هشام، ١٩٨٥م، ٢٣٨/١).

ولم يجز ابن هشام أن يكون الجار والمجرور في (لك) صفة هي وما تتعلق به من الاستقرار؛ معللاً بأن الفعل لا يوصف، وكذلك ما أقيم مقامه. ونسب لابن عصفور (ت ٦٦٩هـ) أنها تتعلق بفعل محذوف تقديره (أعني) وخطأه؛ لأن هذا الفعل (أعني) يتعدى بنفسه، وليس بوساطة حرف الجر، بل جعلها تتعلق بمحذوف تقديره: إرادتي أو أقول لك ((ابن عصفور، ١٩٨٦م، ٢٥٣/١؛ ابن هشام، ١٩٨٥م، ٢٣٨/١)، وشرح الشمي (ت ٨٧٢هـ) قول ابن هشام أن التقدير: إرادتي لزيد، أن مراد ابن هشام هنا ليس تقدير المحذوف الذي تتعلق به اللام، وإنما قصد الكلام هو تقدير الكلام الذي وقعت فيه لام التبيين وهو (إرادتي لزيد) فيكون (لزيد) جار ومجرور متعلق بالخبر المحذوف وهو الاستقرار كما هو معلوم، فتكون جملة جديدة استؤنفت للبيان (الشمي، دت، ٣٧/٢)، وعرض الصبان (ت ١٢٠٦هـ) المسألة في أن لام التبيين تتعلق بمحذوف عند النحاة فيكون التقدير: لك أعني، فيكون المحذوف عندئذٍ فعلاً، ويجوز أن يكون المحذوف اسماً وهو (إرادتي أو دعائي) وفي كلا الحالتين الكلام يكون جملتين، وهو مقبول وله وجه عنده، إذا كان الضمير المتصل باللام للمخاطب، أي: سقياً لك، وإذا لم يكن للمخاطب بل للغائب، أي: سقياً له، فحينئذٍ تكون اللام متعلقة بالمصدر عنده، واللام لتقوية العامل لزوال المحذور، وهو أن يكون هناك خطابان لشخصين مختلفين من جملة واحدة في نحو (سقياً) إذا كان نائباً عن الفعل (اسق)، فإن كان نائباً عن (سقى) على جعل الخبر بمعنى الطلب، فلا يكون هناك محذور (الصبان، ١٩٩٧م، ١٧٢/٢)، أي: إن المصدر ناب عن غير فعل الأمر، مثل: شكرت لك والمعنى شكرت لك شكراً، والكلام السابق كله مشروط بنصب المصدر لا رفعه (الخصري، ٢٠٠٥م، ٢٥٢/١ - ٤٢٢)؛ لأنه إذا كان مرفوعاً فالجار والمجرور متعلق بالخبر المحذوف، وجاز الابتداء بالنكرة؛ لأنها أفادت الدعاء. وتأتي اللام مبنية للفاعل، نحو: تباً لزيد، وويحاً لزيد، فهما بمعنى هلك وخسر (ابن هشام، ١٩٨٥م، ٢٣٠/١).

ثانياً: إلى، وتأتي للتبيين وتقيد أن مجرورها فاعل في المعنى، وذلك بعد ما يفيد حباً أو بغضاً وذلك في اسم التفضيل وفي التعجب، نحو قوله تعالى ﴿ قَالَ رَبِّ السَّحَابِ أَحَبُّ إِلَيَّ ﴾ (يوسف ٣٣)، ولم تأت غير هذه الآية في هذا النوع، ولم يفصل المعربون والمفسرون القول فيها لوضوحها.

١. ثالثاً: من: لبيان الجنس، ذكر قسم من النحاة معنى البيان لـ (من)، وكثيراً ما يقع قبلها أو بعدها مبهم يصلح أن يكون المجرور بها تفسيراً له، كقوله تعالى: ﴿فَأَجْتَبُوا الرَّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج ٣٠)، وعلامتها صحة وقوع الاسم الموصول (الذي) موقعها، فيكون المعنى: الذي هو وثن (الفراء، د.ت، ١٠٣/٢ - ١٠٤)، وعند سيبويه للتبويض (سيبويه، ١٩٨٨م، ٤/٢٥٥؛ ابن هشام، ١٩٨٥م، ١/٢٣٠). وأنكر علماء المغاربة هذا المعنى لـ (من)، ورجعوه إلى معنى ابتداء الغاية (المرادي، ١٩٩٢م، ٣١٠)، وتكون (من) ومجرورها في موضع نصب حال من المعرفة، ونعت من النكرة (ابن هشام، ١٩٨٥م، ١/٢٣٠)، وهذا يعني أنها تتعلق بمحذوف.

والمفهوم الثاني هو معنى البيان لجميع حروف الجر، وقد عرفه ابن جني (ت ٣٩٢هـ) بقوله: " أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام، ولا تقدره في الصلة"، أي: عندما يتقدم الجار والمجرور على الموصول سواء أكان حرفاً نحو قول الشاعر: (ابن جني، ١٩٥٤م، ١٣٠؛ نسب إلى العجاج ولم أقف عليه في الديوان)

رَبِّيئُهُ حَتَّى إِذَا تَمَعَّدَا كَانْ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

الحرف الموصول (أن) والجار والمجرور (بالعصا) جاء قبله، أم اسماً فيكون الاسم الموصول الألف واللام، كقول الهذلول بن كعب العنبري (التبريزي، ٢٠٠٣م، ٤٩٣)

تَقُولُ وَصَكَّتْ صَدْرَهَا بِبِمِينِهَا أْبَعِي هَذَا بِالرَّحَى الْمُتْقَاعِ

(أل) في المتقاعس اسم موصول والجار والمجرور (بالرحى) جاء قبله وفيه أقوال:

الأول: مذهب البصريين أجمعين أن حرف الجر يكون للتبيين، ففي قوله تعالى: ﴿وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكُمَا لِمَنْ أَلَّصَّحِينَ﴾ (الأعراف: ٢١)، يكون التقدير: إني ناصح لكما، ويكون (لمن الناصحين) تفسيراً لناصر، وبذلك يكون حرف الجر للتبيين فلا يدخل في الصلة.

الثاني: أجاز الجرمي (ت ٢٢٥هـ) أن يكون الجار والمجرور متعلقاً بمحذوف دل عليه المذكور (لمن الناصحين)، و(من) تكون مبعوضة ويكون التقدير: وقاسمهما إني ناصح لكما من الناصحين، وتابعه ابن مالك وقال: " ويكثر هذا الحذف قبل الألف واللام داخلاً عليه من التبعية؛ لأن في ذلك إشعاراً بأن المحذوف بعض المذكورين بعد، فتقوى الدلالة عليه" (ابن مالك، ١٩٩٠م، ١/٢٣٧).

الثالث: مذهب المازني (ت ٢٤٧هـ) أن الألف واللام للتعريف وليست اسماً موصولاً ففي: نَعْمَ الْقَائِمُ زَيْدٌ، لا يجوز أن يقال: نعم الذي قام زيد، فهو بمنزلة: نعم الرجل زيد، وردّه المبرد بقول: " فإن هذا

القول غير مرضي عندي، لأنك إذا قلت: نعم القائم زيدٌ، فجعلت الألف واللام الداخلتين على ما يؤخذ من الفعل كالإنسان والفرس وما أشبهه، فإنه إذا كان هكذا، دخل في باب الأسماء الجامدة، وهي التي لم تؤخذ من أمثلة الفعل، وامتنع من أن يعمل مؤخراً إلا على حيلة ووجه بعيد من التبيين الذي نكرنا. وإذا كان التأخير لا يعمل بنفسه، فيكف يعمل إذا تقدم عليه الظرف وهذا مستحيل لا وجه له" (المبرد، ١٩٩٧م، ٣٠-٣١).

الرابع: روى ابن السراج (ت ٣١٦هـ) أن الكسائي (ت ١٨٩هـ) والقراء (ت ٢٠٧هـ) يجيزان أن يكون المذكور مفسراً للمحذوف، كما في قوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف: ٣٣)، ولكن بشرط أن يسبق الاسم الموصول (من وفي) نحو: ما أنت فينا من الراغبين، وما أنت فينا من الزاهدين (ابن السراج، ١٤٣١هـ، ٢٢٣/٢)، وذكر ثعلب (ت ٢٩١هـ) أن التقدير في الآية الكريمة: وكانوا من الزاهدين فيه (ثعلب، ١٩٩٥م، ٤).

الخامس: ذهب ابن الحاجب (ت ٦٤٦هـ) إلى أن الألف واللام صارت جزء من الكلمة؛ لأن صورتها صورة الحرف، فهي لها خصوصية تختلف عن جميع الأسماء الموصولة؛ لأن صلتها تكون اسم فاعل أو اسم مفعول، والأسماء الموصولة الأخرى شرط في صلتها أن تكون جملة اسمية أو فعلية، لذا ف (لكما) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي لَكَمَا لَمِنَ النَّاصِحِينَ﴾ (١١) متعلق بالناصحين (ابن الحاجب، ١٩٨٩م، ٢٨٤/١).

السادس: نسب أبو حيان الأندلسي إلى أبي الحسن الضائع (ت ٦٨٠هـ) أن الظرف والجار والمجرور يجوز فيهما ما لا يجوز في غيرهما؛ لكثرة دورانها في الكلام، فيجوز أن يتعلقا بما بعدهما اتساعاً. (أبو حيان، ٢٠١٣م، ١٧٦/٣).

والمفهوم الثالث لمعنى البيان يشمل جميع حروف الجر، إذ ذهب أبو علي الفارسي (ت ٣٧٧هـ) إلى أن حرف الجر قد يكون صلة إذا كان الفعل يتعدى بذلك الحرف واتصل مصدره بذلك الحرف كقولنا: لا مغيراً على الأعداء، فيكون الجار والمجرور (على الأعداء) متعلقاً ب (مغيراً) وصلة له؛ لأن الفعل يصل ب (على)، وإذا لم يصل الفعل بذلك الحرف وجيء بمصدره مع حرف الجر، فيكون عندئذ تبييناً، نحو: سقياً لك، فالجار والمجرور (لك) تبيين وليس صلة؛ لأن الفعل منه لا يتعدى بهذا الحرف.

وأجاز أبو علي الفارسي أن يكون كل صلة تبييناً، لأن كل فعل متعدٍ يجوز لك ألا تعديه، فيكون حرف الجر عندئذ للتبيين؛ ونسب ذلك إلى الخليل بن أحمد (ت ١٧٥هـ) في قولهم: لا أمرٌ بمعروف، أن تكون الباء للتبيين، لأن الفعل لم يُعدَ وإنما هو على قول من قال: (أمرت) واكتفى، وحمل أبو علي

الفارسي ذلك على قوله تعالى: ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾ وقال أيضاً: " وكل ما كان صلة جاز فيه أن يكون تبييناً ... وليس كل ما كان تبييناً جائزاً أن يكون صلة" (الفارسي، ١٩٩٠م، ٣٣/٢).

المبحث الثاني: معنى البيان في حروف الجر في الدر المصون

أولاً: اللام

وردت اللام للبيان في الدر المصون في عشرين موضعاً منها

١. قوله تعالى: ﴿ وَإِذْ قَالَ رَبُّكَ لِلْمَلَائِكَةِ إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً ۗ قَالُوا أَتَجْعَلُ فِيهَا مَنْ يُفْسِدُ فِيهَا وَيَسْفِكُ الدِّمَاءَ وَنَحْنُ نُسَبِّحُ بِحَمْدِكَ وَنُقَدِّسُ لَكَ ﴾ (البقرة ٣٠) .

وقال السمين: "و(نقدس) عطف على (نسبح) فهو خبر أيضاً عن (نحن)، ومفعوله محذوف، أي: نقدس أنفسنا وأفعالنا، و(لك) متعلق به أو بـ (نسبح)، ومعناها العلة، وقيل: هي زائدة، وقيل: هي معدية، نحو: سجدت لله، وقيل: هي للبيان كهي في قولك: سقياً لك، فعلى هذا يتعلق بمحذوف ويكون خبر مبتدأ مضمرة، أي: تقديساً لك، وهذا التقدير أحسن من تقدير قولهم (أعني)، لأنه أليق بالموضع" (السمين، د.ت، ٢٥٦/١).

ويؤيد ما ذهب إليه السمين أولاً بأن اللام تتعلق بالفعل (نقدس) ما نقله ابن عطية (ت ٥٤٦هـ) عن الضحاك (ت ٦٤هـ) أن المعنى نطهر أنفسنا لك (ابن عطية، ١٤٢٢هـ، ١/١١٨)، ونسب لابن عباس (ت ٦٨هـ) أن المعنى نطهر قلوبنا عن الالتفات إلى غيرك (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ١/٢٣١)، وعلى هذا المعنى يكون المفعول به محذوفاً، وبين ابن قتيبة (ت ٢٧٦هـ) أن معنى نقدس لك ونقدسك بمعنى واحد (ابن قتيبة، ١٩٧٨م، ١٤)، وذكر الطبري (ت ٣١٠هـ) ذلك أيضاً، وقال: " وهذا من لغة العرب وهو فصيح" (الطبري، ٢٠٠٠م، ١/٤٧٦)، ونقل البغوي (ت ٥٤٢هـ) جواز أن تكون اللام زائدة، وأطلق عليها مصطلح الصلة وأن المعنى ننزهك (البغوي، ١٤١٦هـ، ١/٧٩)، أي: إن الفعل يتعدى بنفسه، وقيل اللام تكون للبيان، وتتعلق بمحذوف دل عليه ما قبله، والمعنى: تقدسنا لك. وحسن أبو حيان الأندلسي أن تكون للتعدية، أي: معدية للفعل كما في (يسبح لله) (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ١/٢٣١).

والراجح أنها تتعلق بـ (نسبح) أو بـ (نقدس)؛ لأن الفعل (سبح و قدس) تارة يتعديان بأنفسهما وتارة أخرى يتعديان بحرف جر، وتكون اللام للصلة مع الفعل (نقدس) فيكون المعنى: نقدس لأجلك. وما ذهب إليه البغوي مرجوح، لأن الفعل (نقدس) يتعدى بنفسه وبحرف الجر كما ذكر ذلك ابن قتيبة

والطبري، وما نقله أبو حيان الأندلسي من أنها للبيان فيه نظر؛ لأن النحاة اشتروا للام البيان أن تسبق بمصدر منصوب أو باسم فعل و(نقدس) فعل، فضلاً عن أنه قدر: تقديسنا لك، وهذا التقدير لم يذكره النحاة وإنما قدروا (إرادتي أو أقول أو أعني) ويحتمل أن تكون اللام للتعدية وهو وجه مقبول وحسنه أبو حيان الأندلسي.

٢. وقوله تعالى: ﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ لَكُمْ الدَّارُ الْآخِرَةُ عِنْدَ اللَّهِ خَالِصَةً مِّنْ دُونِ النَّاسِ ﴾
(البقرة ٩٤)

قال السمين: "وأما (لكم) فيتعلق ب (كان)؛ لأنها تعمل في الظرف وشبهه. قال أبو البقاء: ويجوز أن تكون للتبيين فيكون موضعها بعد (خالصة)، أي: خالصة لكم فيتعلق بنفس خالصة. وهذا فيه نظر؛ لأنه متى كانت للبيان تعلقت بمحذوف تقديره: أعني لكم، نحو: سقياً لكم، تقديره أعني بهذا الدعاء لك. وقد صرح غيره في هذا الموضع بأنها للبيان، وأنها متعلقة حينئذ بمحذوف كما ذكرت. ويجوز أن تكون صفة لـ(خالصة) في الأصل قدم عليها فصار حالاً منها يتعلق بمحذوف" (السمين، د.ت، ٧/٢).

فالوجه الأول الذي ذكره السمين فيه خلاف بين النحاة في جواز تعلق الظرف والجار والمجرور بالفعل الناقص، إذ ذهب المبرد (ت ٢٨٥هـ)، ومكي بن أبي طالب (ت ٤٣٧هـ)، وعبد القاهر الجرجاني (ت ٤٧١هـ)، وابن برهان (ت ٥١٨هـ) والشلوبين (ت ٦٥٤هـ) إلى أن الأفعال الناقصة فيها زمان دون حدث؛ ولذلك سميت ناقصة ولا يجوز التعلق بها، (المبرد، د.ت، ٩٤/٤؛ مكي، ١٤٠٥هـ، ٣٣٩/١؛ الجرجاني، ١٩٨٢م، ٣٩٨؛ ابن برهان، ١٤٠٤هـ-١٩٨٤م، ٩٤/١؛ الشلوبين، ١٩٨١م، ٢٢٤).

وذهب قسم آخر من النحاة إلى أنها تدل على الحدث فيجوز التعلق بها باستثناء (ليس)، (ابن مالك، ١٩٩٠م، ٣٣٨/١؛ ابن هشام، ١٩٨٥م، ٤٨٨)، والذي يطمئن إليه الباحث هو عدم تعلق اللام ب (كان)؛ لأن التعلق بها فيه خلاف بين النحاة، والقرآن الكريم يجب أن يحمل على أحسن الوجوه وأفضلها.

وما ذكره أبو حيان وما نقله السمين من أن اللام للتبيين وتتعلق بمحذوف (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٤٨٧/١) - لا يخفى بعده- لأن النحاة اشتروا للام التي بمعنى البيان أن يسبقها مصدر منصوب أو اسم فعل ولا يوجد قبلها مصدر منصوب ولا اسم فعل، ولا الجار والمجرور صلة أو بعض صلة وتقدمت على الموصول.

والوجه الآخر الذي ذكره السمين وهو أن يكون (لكم) حالاً من خالصة؛ لأنها صفة لها فلما قدمت أصبحت حالاً، سبقه في ذكر هذا الوجه العكبري (العكبري، ١٩٩٥م، ٩٤)، وتتعلق عندئذ بكون عام محذوف وهو وجه مقبول، وهناك وجهان آخران ذكرهما المفسرون ولم يذكرهما السمين وهي أن تكون (لكم) خير كانت، وتقدم الخير للاهتمام (الآلوسي، ١٤١٥هـ، ٣٢٧/١)، وهو كثير شائع في لغة العرب، وهو ما يميل إليه الباحث. وقيل: تتعلق (لكم) ب(خالصة) إذا أعربت (خالصة) خيراً، (النحاس، ١٤٢١هـ، ٦٩/١)، وعندئذ يكون معمول الخبر مقدماً على اسم كان والخبر، وهو جائز عند النحاة، واستبعد الآلوسي (ت ١٢٧٠هـ) لتقييد الحكم قبل مجيئه. (الآلوسي، ١٤١٥هـ، ٤٩٧/١).

٣. وقوله تعالى: ﴿ وَالْوَالِدَاتُ يُرْضِعْنَ أَوْلَادَهُنَّ حَوْلَيْنِ كَامِلَيْنِ لِمَنْ أَرَادَ أَنْ يُتِمَّ الرَّضَاعَةَ ﴾ (البقرة ٢٣٣) وقال السمين: " في هذا الجار ثلاثة أوجه، أحدها: أنه متعلق ب (يرضعن) وتكون اللام للتعليل و(من) واقعة على الآباء، أي: الوالدات يرضعن لأجل من أراد إتمام الرضاعة من الآباء، وهذا نظير قولك: أرضعت فلانة لفلان ولده. والثاني: أنها للتبيين فتتعلق بمحذوف وتكون هذه اللام كاللام في قوله تعالى: ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ (يوسف ٢٣)، وفي قولهم: سقياً لك، فاللام بيان للمدعوى له بالسقي وللمهيت به.. والثالث: أن هذه اللام خبر لمبتدأ محذوف، والتقدير: ذلك الحكم لمن أراد، و(من) على هذا تكون للوالدات والوالدين معاً" (السمين، د.ت، ٤٦٢/٢).

فالوجه الأول نقله السمين من الزمخشري وذكره الزمخشري بقوله (وقيل) (الزمخشري، ١٩٩٨م، ٢٧٩/١)، وتابع أبو حيان الأندلسي الزمخشري وأوضح معنى التعلق فيه (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٢٢٣/٢)، والوجه الثاني هو قول الزمخشري وتابعه البيضاوي والنسفي وأبو حيان الأندلسي والسمين (الزمخشري، ١٩٩٨م، ٢٧٩/١؛ البيضاوي، ١٤١٨هـ، ١٤٤/١؛ النسفي، ١٩٩٨م، ١٩٤/١؛ أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٢٢٣/٢؛ السمين، د.ت، ٧/٢)، إلا أن تقدير الكلام عند الزمخشري والبيضاوي والنسفي خبر لمبتدأ محذوف والتقدير: ذلك الحكم لمن أراد، والتقدير عند أبي حيان والسمين: أعني لمن أراد، وإن لم يصرحا بذلك إلا أنهما في المواضع التي جعلتا اللام للتبيين يكون التعلق بفعل محذوف تقديره (أعني)، وكون اللام للتبيين فيه بعد؛ لأن النحاة اشترطوا للام البيان أن تسبق بمصدر منصوب لا يتعدى فعله باللام أو تسبق باسم فعل، أو تتقدم صلة أو بعض صلة على الموصول، واللام في الآية الكريمة لم تنطبق عليها هذه الشروط.

والوجه الثالث هو الراجح - والله أعلم - إذ صرح أبو التثاء الآلوسي أن الجار في مثل هذه الآية الكريمة خبر لمبتدأ محذوف (الآلوسي، ١٤١٥هـ، ٥٣٩/١)، ونقل الطاهر ابن عاشور عن التفتازاني

(ت ٧٩١هـ)، أنه استدل على أنها خبر لمبتدأ محذوف في عدد من الآيات في القرآن الكريم، ومنها قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ لِمَنْ حَشِيَ الْعَنَتَ مِنْكُمْ﴾ (النساء ٢٥)، (الطاهر، ١٩٩٤م، ٤٣١/٢)، والفرق بينها وبين الوجه الثاني أن اللام هنا ليست للبيان.

٤. وقوله تعالى: ﴿يَأَيُّهَا الْمَلَأُ أَفْتُونِي فِي رُءْيَايَ إِنْ كُنْتُمْ لِلرُّءْيَا تَعْبُرُونَ﴾ (يوسف ٤٣) سيذكر كلام السمين على طوله لأهميته، قال: " للرويا فيه أربعة أوجه، أحدها: أن اللام فيه مزيدة فلا تعلق لها بشيء وزيدت لتقدم المعمول مقوية للعامل، كما زيدت فيه إذا كان العامل فرعاً كقوله: ﴿فَعَالٌ لِمَا يُرِيدُ﴾ (هود ١٠٧)... الثاني: أن يضمن (تعبرون) معنى ما يتعدى باللام، تقديره: إن كنتم تتدبون لعبارة الرؤيا.. الثالث: أن يكون (للرؤيا) هو خبر (كنتم)، كما تقول: كان فلان لهذا الأمر، إذا كان مستقلاً به متمكناً منه، وعلى هذا فيكون في (تعبرون) وجهان: أحدهما، أنه خبر ثان لـ (كنتم) والثاني: أنه حال من الضمير المرتفع بالجار لوقوعه خبراً. والرابع: أن تعلق اللام بمحذوف على أنها للبيان كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف: ٢٠)، تقديره: أعني للرؤيا وعلى هذا فيكون مفعول (تعبرون) محذوفاً تقديره: تعبرونها" (السمين، د ت، ٥٠٤/٦).

فالوجه الأول الذي ذكره السمين هو الراجح من الأقوال، ويعضده أن أكثر النحاة عندما تحدثوا عن زيادة اللام ذكروا هذه الآية الكريمة واستشهدوا بها (المبرد، د.ت، ٣٧/٢؛ الفارسي، ٢٠٠٢م، ٩٦؛ ابن مالك، ١٩٨٤م، ٨٠٣/٢)، وذهب عدد كبير من المفسرين والمعربين إلى ذلك أيضاً (البغوي، ١٤١٦هـ / ٨٥/٣؛ الزمخشري، ١٩٩٨م، ٤٧٤/٢؛ العكبري، ١٩٩٥م، ٧٣٣/٢)، والوجه الثاني فيه بعد؛ لأنه متى أمكن حمل الكلام دون تأويل أو تقدير كان أولى، وبين الألوحي معناه: بأن يتضمن الفعل المتعدي معنى فعل قاصر يتعدى باللام (الألوحي، ١٤١٥هـ، ٤٤/٦).

والوجه الثالث ذكره الزمخشري وردّ عليه أبو حيان الأندلسي بأنه وجه متكلف (الزمخشري، ١٩٩٨م، ٤٧٤/٢؛ أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٢٨١/٦)، وما ذكره السمين في الوجه الرابع فيه نظر؛ لأنه جعل اللام للبيان وأنها تعلق بفعل محذوف تقديره: أعني، واشترط النحاة للام البيان أن تسبق بمصدر منصوب ولا يتعدى فعل ذلك المصدر بحرف الجر المذكور أو تسبق باسم فعل؛ لأن اسم الفعل لا يتعلق به حرف جر، و(للرؤيا) ليس صلة ولا بعض صلة ولم تتقدم على الموصول؛ لأنه لا يوجد موصول، وما ذكره السمين من أنها كقوله تعالى: ﴿وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ﴾ (يوسف ٢٠) لا

يوجد وجه للتشابه بينهما، لأن (أل) في الزاهدين هي اسم موصول وقدم عليه الجار والمجرور (فيه) والآية الكريمة ليس فيها اسم موصول.

٥. وقوله تعالى ﴿ وَقَالَتْ هَيْتَ لَكَ ﴾ (يوسف ٢٣)

قال السمين: " (ولك) متعلق بمحذوف على سبيل البيان كأنها قالت: القول لك أو الخطاب لك كهي في سقياً لك ورعباً. قلت: واللام متعلقة بمحذوف على كل القراءات إلا قراءة ثبت فيها كونها فعلاً، فإنها حينئذ تتعلق بالفعل، إذ لا حاجة إلى تقدير شيء آخر (السمين، د.ت، ٤٦٥/٦).
وذهب أكثر المعربين والمفسرين إلى أن اللام للبيان في القراءات التي قرأت (هيت) على أنها اسم فعل واللام لا تتعلق ب (هيت)؛ لأنها اسم فعل، واسم الفعل لا يتعلق به حرف الجر، وإنما يتعلق بمحذوف (النحاس، ١٤٢١هـ، ٤٠٤/٦)، والتقدير: لك أعني (المنتخب، ٢٠٠٦م، ٥٦٦/٣)، أو أقول لك (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٤٥٦/٦)، أو الخطاب لك (السمين، د.ت، ٤٦٥/٦)، أو إرادتي لك (الآلوسي، ١٤١٥هـ، ٤٠٤/٦)، وذهب الحوفي (ت ٤٣٠هـ) إلى أن اللام متعلقة ب (هيت) (الحوفي ٢٠١٥م، ١٥٨)، وقال الآلوسي: "وجوز كونها اسم فعل خبري كهيئات، واللام متعلقة بها، والمعنى تهيأت لك. وجعلها بعضهم على هذا للتبيين متعلقة بمحذوف أيضاً؛ لأن اسم الفعل لا يتعلق به الجار" (الآلوسي، ١٤١٥هـ، ٤٠٤/٦)، والراجح من الأقوال أن اسم الفعل لا يتعلق به حرف الجر؛ لذا كانت اللام للبيان وتتعلق بمحذوف كما قرر ذلك النحاة، فقد يكون المحذوف (إرادتي) فيكون الجار والمجرور متعلقاً بالخبر المحذوف وهو الاستقرار العام، وقد يكون المحذوف فعلاً تقديره: (أعني) فنكون اللام متعلقة به.

٦. وقوله تعالى: ﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ (المؤمنون ٣٦)

ذكر السمين أن هيهات اسم فعل وأن اللام فيها ثلاثة أوجه: الأول أن الفاعل (ما) واللام زائدة، والمعنى بُعد بُعد ما توعدون، وضعفه السمين، لأن اللام لم يعهد زيادتها في الفاعل، والثاني: يكون الفاعل مضمرًا التصديق أو الصحة أو الوقوع ونحو ذلك، وتكون اللام للبيان فتتعلق بمحذوف كقوله تعالى (هَيْتَ لَكَ) كما ذكر ذلك الزمخشري (الزمخشري، ١٩٩٨م، ١٨٧/٣)، والثالث نقل عن الزجاج أن المعنى: البعد لما توعدون، أي: البعد مبتدأ ولما توعدون خبر (الزجاج، ١٩٨٨م، ١٣/٤)، السمين، د.ت، ٣٣٦/٨)

ويميل الباحث إلى ما ذهب إليه السمين الحلبي في أن اللام لم يعهد زيادتها مع الفاعل وفاقا لابن جني (ابن جني، ١٩٩٩م، ٩٢-٩٣)، وإنما هي للبيان، وقدراها أبو حيان الأندلسي: أعني لما

توعدون، وقد ضعف العكبري وأبو حيان الأندلسي الوجه الثالث، وبين أبو حيان أن الزجاج أراد تفسير معنى لا تفسير إعراب؛ لأن هيهات ليست مصدراً ((العكبري، ١٩٩٥، ٩٥٤/٢، أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٥٦١/٧).

٧. وقوله تعالى: ﴿فَبَعْدًا لِلْقَوْمِ الظَّالِمِينَ﴾ (المؤمنون ٤١)

قال السمين: " وفي هذه اللام قولان: أحدهما، وهو الظاهر أنها متعلقة بمحذوف للبيان كهي في سقيا له وجدعاً له. قاله الزمخشري الثاني: أنها متعلقة بـ (بعداً) قاله الحوفي وهذا مردود؛ لأنه لا يحفظ حذف هذه اللام ووصول المصدر إلى مجرورها ألبتة" (السمين، د.ت، ٣٤٤/٨).

وما نقله السمين من الزمخشري ورجح هو الراجح من الأقوال؛ لأن اللام سبقت بمصدر منصوب ولا يتعدى فعل هذا المصدر باللام، وتابع الزمخشري في ذلك عدد من المفسرين منهم المنتجب الهمداني والبيضاوي والنسفي وأبو حيان الأندلسي في أن فائدة اللام هي لبيان من دعي عليه بالبعد، (المنتجب، ٢٠٠٦م، ٦٠٢/٤؛ البيضاوي، ١٤١٨هـ، ٨٨/٤؛ النسفي، ١٩٩٨م، ٢٦٩/٢؛ أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٥٦٣/٧)، وقد نقل أبو حيان الأندلسي عن الحوفي أنه جعل اللام متعلقة بـ (بعداً) (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٥٦٣/٧)، ورد السمين قول الحوفي، إلا أن رد السمين الحلبي موافق لمذهب البصريين في هذه المسألة، لأن الكوفيين وتابعهم ابن مالك يجيزون تعلق اللام بما قبلها، والمسألة خلافية في النحو، ويبدو أن الحوفي متابع للكوفيين في هذه المسألة، إذ جعل اللام أيضاً متعلقة بـ (هيت) في قوله تعالى على لسان امرأة العزيز (هَيْتَ لَكَ)، مما يدل على أنه متابع للكوفيين.

٨. وقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ كَفَرُوا فَتَعَسَا لَهُمْ وَأَضَلَّ أَعْمَالَهُمْ﴾ (محمد ٨)

قال السمين عندما تحدث عن نصب الذين كفروا "والثاني: أنه منصوب بفعل مقدر يفسره (فتعسا لهم) كما تقول: زيدا جدعاً له، كذا قال الشيخ تابعا للزمخشري وهذا لا يجوز؛ لأن (لهم) لا يتعلق بـ (تعسا) إنما هو متعلق بمحذوف؛ لأنه بيان أي: أعني لهم" (السمين، د.ت، ٦٨٨/٩).

وقد ذهب الزمخشري وأبو حيان الأندلسي وفاقا لأبي جعفر النحاس في إعراب (الذين كفروا) في موضع نصب على حذف فعل يفسره (تعسا لهم)، أي: ينصب على الاشتغال وتكون (أضل) معطوفة على الفعل المحذوف (النحاس، ١٤٢١هـ، ١١٩/٤، الزمخشري، ١٩٩٨م، ٣١٨/٤، أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٤٦٣/٩)، وقد ذهب ابن هشام إلى أن ذلك وهم؛ لأن الضمير في (لهم) ليس معمولا لـ (تعسا)، ولا من جملته، وإنما هو من جملة أخرى، لأن لام البيان تكون متعلقة بمحذوف وهذه الجملة، أي: لام البيان والمتعلق المحذوف جملة استؤنفت للتبيين (ابن هشام، ١٩٨٥م، ٢٣٨/١)، وما ذهب إليه ابن

هشام موافق لقول السمين الحلبي، ونقل الصبان (ت ١٢٠٦هـ) عن الدماميني (ت ٨٢٧هـ) أنه لا يجوز أن ينصب (الذين كفروا) على الاشتغال، أي: لا يجوز أن ينصب بفعل محذوف يفسره المذكور وهو (تعساً)؛ لأن الفاء لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ لذا لا يجوز أن يكون مفسراً لعامل محذوف. ورجح الصبان تعليل الدماميني على تعليل ابن هشام بأن اللام للبيان وهي متعلقة بمحذوف، وقد بين الصبان أن الدماميني ردّ على دعوى أن لام البيان لازمة ولام التقوية غير لازمة بقول ابن الحاجب بأن اللام قد تسقط فيقال: سقياً زيداً، وعلى جواز أنها لام التقوية يجوز نصب (زيداً) على الاشتغال في نحو: زيداً سقياً له (الصبان، ١٩٩٧، ١٢٢/٢).

وما ذهب إليه الصبان هو مخالف لقول أكثر النحويين، لأن اللام التي تقع بعد المصدر المنصوب الذي لا يتعدى فعله بذلك الحرف أو التي تقع بعد اسم الفعل هي لام البيان، وليست لام التقوية، وثابت عند هؤلاء النحاة أنها تتعلق بمحذوف، لذا فما قاله السمين الحلبي وابن هشام هو المعروف عند النحاة وعليه المعتمد.

جدول رقم (١)، وهنا جدول بالآيات التي وردت فيها اللام للبيان، ووضعت علامة نجمة للآيات التي يكون معنى البيان للام فيها راجحاً، ووضع خط تحت الحرف الذي يفيد البيان

ت	الآية	السورة ورقم الآية	الذر المصون جزءاً أو صفحة
١	﴿ وَإِذْ قُلْنَا لِلْمَلَائِكَةِ اسْجُدُوا لِآدَمَ ﴾	البقرة / ٣٤	٢٧٣/١
٢	﴿ وَإِذْ اسْتَسْقَىٰ مُوسَىٰ لِقَوْمِهِ ﴾	البقرة / ٦٠	٣٨٣/١
٣	﴿ قُلْ إِنْ كُنْتُمْ تُحِبُّونَ الدُّنْيَا الْآخِرَةَ ﴾	البقرة / ٩٤	٧/٢
٤	﴿ قَالُوا لَا طَاقَةَ لَنَا الْيَوْمَ بِجَالُوتَ ﴾	البقرة / ٢٤٩	٥٣١/٢
٥	﴿ قَالَ رَبِّ إِنِّي مَكْرُومٌ ﴾	آل عمران / ٨	١٥٩/٣
٦	﴿ قَالَ رَبِّ اجْعَلْ لِي آيَةً ﴾	آل عمران / ١٠	١٦٤/٣
٧	﴿ وَمَا كُنَّا لِنَفْهِمَ أَنْ نَمْوتَ إِلَّا بِإِذْنِ اللَّهِ ﴾	آل عمران / ١٤٥	٤١٩/٣
٨	﴿ وَلِلدَّارِ الْآخِرَةِ خَيْرٌ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾	الأنعام / ٣٢	٦٠١/٤
٩	﴿ كَيْفَ يَكُونُ لِلْمُشْرِكِينَ عَهْدٌ ﴾	التوبة / ٧	١٤/٦
١٠	﴿ وَقَالَتْ هَيْبَتُكَ ﴾ *	يوسف / ٢٣	٤٦٥/٦
١١	﴿ أَفَسَوْفَىٰ فِي رَبِّي إِنْ كُنْتُمْ لِلْعُقُوبِ تَعْبُرُونَ ﴾	يوسف / ٤٣	٥٠٤/٦
١٢	﴿ أَيُّ لَكُمْ وَلَمَّا تَعْبُدُونَ ﴾ *	الأنبياء / ٦٧	١٨٠/٨
١٣	﴿ هَيْهَاتَ هَيْهَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ ﴾ *	المؤمنون / ٣٦	٣٣٦/٨
١٤	﴿ فَمَعَدَا الْقَوْمِ الظَّالِمِينَ ﴾ *	المؤمنون / ٤١	٣٤٤/٨
١٥	﴿ الْمَلِكُ يُوسُفُ الْحَنِينِ ﴾	الفرقان / ٢٦	٤٧٨/٨
١٦	﴿ لَقَدْ كَانَ لَكُمْ فِي رَسُولِ اللَّهِ ﴾	الأحزاب / ٢١	١٠٨/٩
١٧	﴿ أَنِّي لَمُعَدِّ الذِّكْرَىٰ ﴾	الدخان / ١٣	٦١٩/٩
١٨	﴿ أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا ﴾	الحديد / ١٦	٢٤٦/١٠
١٩	﴿ فَسَحَقًا لِصَاحِبِ السَّعِيرِ ﴾ *	الملك / ١١	٣٨٤/١٠
٢٠	﴿ خَيْرٌ لَّكَ مِنَ الْأُولَىٰ ﴾	الضحى / ٤	٦٠١/٤

ووردت (من) للبيان عند السمين، وبين أنها تتعلق بمحذوف تقديره (أعني) ، في عشر آيات منها

١. قوله تعالى: ﴿لِيَمَسَّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ عَذَابٌ أَلِيمٌ﴾ (المائدة ٧٣)

قال السمين: "ومنهم في محل نصب على الحال. قال أبو البقاء، إما من (الذين) وإما من ضمير الفاعل في (كفروا)، قلت: لم يتغير الحكم في المعنى؛ لأن ضمير الفاعل هو نفس ضمير الموصول وإنما الخلاف لفظي. وقال الزمخشري (من) في قوله: ﴿لِيَمَسَّنَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُمْ﴾ للبيان كالتي في قوله: ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج ٣٠)، قلت: فعلى هذا يتعلق منهم بمحذوف، فإن قلت: هو على جعله حالاً متعلقاً أيضاً بمحذوف، قلت: الفرق بينهما أن جعله حالاً يتعلق بمحذوف، ذلك المحذوف هو الحال في الحقيقة، وعلى هذا الوجه يتعلق بفعل مفسر للموصول الأول كأنه قيل: أعني منهم، ولا محل لـ (أعني) لأنها جملة تفسيرية. وقال الشيخ: و(من) في منهم للتبعيض، أي: كائناً منهم، والربط حاصل بالضمير، فكأنه قيل: كافرهم، وليسوا كلهم بقوا على الكفر انتهي. يعني هذا تقدير لكونها تبعيضية وهو معنى كونها في محل نصب على الحال" (السمين، د.ت، ٣٧٦/٤)

وجه الحال الذي ذكره السمين هو قول كثير من المعربين والمفسرين، فيتعلق عندئذ بمحذوف كون عام (الزمخشري، ١٩٩٨م، ٦٦٤/١؛ المنتخب، ٢٠٠٦م، ٤٧٨/٢؛ أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٣٣١/٤)، ثم ينقل كلام الزمخشري (الزمخشري، ١٩٩٨م، ٦٦٤/١)، ويفرق بين (من) عندما تكون حالاً وعندما تكون للبيان، ويجعلها عندما تكون بمعنى البيان تتعلق بفعل محذوف تقديره (أعني)، وهذا القول مخالف لقول النحاة من أنها تتعلق بمحذوف كون عام تقديره (كائناً) هو الحال في الحقيقة (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٨١/٢؛ ابن هشام، ١٩٨٥م، ٤٢٩؛ الصبان، ١٩٩٧م، ٧٧٩/٢)، ولعل الذي أوهم السمين هو أن النحاة عندما تحدثوا عن معنى البيان للام، ذهب قسم منهم إلى أنها تتعلق بفعل محذوف تقديره (أعني)، إلا أن النحاة عندما يذكرون معنى بيان الجنس لـ (من) يعربونها حالاً أوصفة أو غيرهما من الإعرابات وهي تتعلق بمحذوف كون عام، ولا تتعلق بـ (أعني) ، لأن معنى البيان للام، وهي حالة خاصة انفردت بها اللام دون غيرها من حروف الجر، ثم ينقل كلام أبي حيان الأندلسي من أنها للتبعيض (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٣٣١/٤)، وهذا قول النحاة الذين نقوا معنى بيان الجنس لـ (من) (المرادي، ١٩٩٢م، ٣١٠)، وهذا المذهب منسوب إلى سيبويه أيضاً (سيبويه، ١٩٨٨م، ٤٢٥/٤).

والصحيح أن (منهم) تعرب حالاً، سواء أكانت للتبويض أم لبيان الجنس، وما ذكره السمين الحلبي في هذه الآية وغيرها من الآيات من أنها تتعلق بفعل محذوف تقديره (أعني)، هو رأي انفرد به السمين، ولم نجد أحداً من العلماء من ذكر ذلك.

٢. وقوله تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنَّهُ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا بِجَهْلَةٍ﴾ (الأنعام ٥٤) قال السمين: "و(منكم) متعلق بمحذوف إذ هو حال من فاعل (عمل)، ويجوز أن تكون (من) للبيان فيعمل فيها أعني مقدرًا" (السمين، د.ت، ٦٥٤/٤) الوجه الأول موافق لما ذهب إليه قبله أبو البقاء العكبري والمنتخب الهمداني (العكبري، ١٤٣١هـ، ٥٠٠/١؛ المنتخب، ٢٠٠٦م، ٥٩٣/٢)، والوجه الثاني هو قول انفرد به ولم يقل به أحدٌ من المعربين والمفسرين الذين سبقوه ولا الذين جاؤوا بعده في هذه الآية الكريمة فيما رجعت إليه من مصادر. والراجح هو أن (منكم) تعرب حالاً وهي تتعلق بكون عام محذوف وهذا الإعراب أحسن مما ذهب إليه السمين في الوجه الثاني.

٣. وقوله تعالى: ﴿إِلَّا قَلِيلًا مِّمَّنْ أَجَعْنَا مِنْهُمُ﴾ (هود ١١٦)

قال السمين: "ومن في (ممن أجينا) للتبويض ومنع الزمخشري أن تكون للتبويض بل للبيان ... قلت: فعلى الأول يتعلق بمحذوف على أنها صفة لـ (قليلًا)، وعلى الثاني يتعلق بمحذوف على سبيل البيان، أي: أعني" (السمين، د.ت، ٤٢٤/٦).

بدأ السمين بمعنى التبويض لـ (من) وهي حينئذ تكون صفة، ونقل كلام الزمخشري بأنها للبيان ومنع وجه التبويض ولم يعقب عليه (الزمخشري، ١٩٩٨م، ٤٣٧/٢)، إلا أن النحاة عندما تحدثوا عن (من) التي لبيان الجنس اشترطوا في المعنى لذلك أن يقدر اسماً موصولاً متبوعاً بـ (هو) كما في قوله تعالى: ﴿فَأَجْتَنِبُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ (الحج ٣٠) والمعنى: الرجس الذي هو وثن (الفراء، د.ت، ١٠٣/٢؛ ابن مالك، ١٩٩٠م، ١٤/٣)، ومثل هذا التقدير لا يتأتى بالآية الكريمة - والله أعلم - ثم ذكر السمين أنها عندما تكون للبيان تتعلق بمحذوف تقديره (أعني) هو قول انفرد به وهو قول لم يقل به المعربون والمفسرون. وقد تابع الزمخشري فيما ذهب إليه عدد من المعربين والمفسرين، (المنتجب، ٢٠٠٦م، ٥٣٤/٣؛ النسفي، ١٩٩٨م، ٩٠/٢؛ الآلوسي، ١٤١٥هـ، ٢٥٤/٦).

جدول رقم (٢)، هذا جدول بالآيات التي وردت فيها (من) للبيان، ووضع خط تحتها

ت	الآية	السورة ورقم الآية	النذر المصون جزءاً وصفحة
١	﴿ مِّنَ الَّذِينَ هَادُوا يُحَرِّفُونَ الْكَلِمَ عَن مَّوَاضِعِهِ ﴾	النساء/٤٦	٦٩٦/٣
٢	﴿ لَا يَسْتَوِي الْقَاعِدُونَ مِنَ الْمُؤْمِنِينَ غَيْرُ أُولِي الضَّرَرِ ﴾	النساء / ٩٥	٣٥١ / ٤
٣	﴿ لَيْمَسَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْهُ عَذَابَ أَلِيمٍ ﴾	المائدة / ٧٣	٣٧٦/٤
٤	﴿ تَرَىٰ أَعْيُنُهُمْ تَفِيضُ مِنَ اللَّعْمِ وَمَا عَدَوْهُ مِنْ الْحَقِّ ﴾	المائدة/٨٣	٣٩٦/٤
٥	﴿ مَنْ عَمِلَ مِنْكُمْ سُوءًا يَجْهَلُ ثُمَّ تَابَ مِنْ بَعْدِهِ ﴾	الأنعام/٥٤	٦٥٤/٤
٦	﴿ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْ أَجْبَتِنَا مِنْهُمْ ﴾	هود / ١١٦	٤٢٤/٦
٧	﴿ مَنْ عَمِلَ صَالِحًا مِّن ذَكَرٍ أَوْ أَنَّى ﴾	النحل/٩٧	٢٨٤/٧
٨	﴿ ذَلِكَ مِمَّا أَوْحَىٰ إِلَيْكَ رَبُّكَ مِنَ الْحِكْمَةِ ﴾	الإسراء/٣٩	٣٥٨/٧
٩	﴿ يَحْسَبُونَ أَنَّا مُدْمِنِينَ بِهِ مِنْ قَوْلِهِ وَبَيْنَ ﴾	المؤمنون/٥٥	٣٥١/٨
١٠	﴿ هُوَ الَّذِي أَخْرَجَ الَّذِينَ كَفَرُوا مِنْ أَهْلِ الْكِتَابِ مِنْ دِيَارِهِمْ ﴾	الحشر/٢	٢٧٧/١٠
١١	﴿ وَالَّذِي يَبِيسَ مِنَ الْمُحْضِرِ مِنْ نِسَائِكُمْ ﴾	الطلاق/٤	٣٥٤/١٠

والمفهوم الثاني للبيان، وتشمل جميع حروف الجر، وفيها تقدم معمول الاسم الموصول عليه في سبع آيات، وورد تقدم معمول المصدر عليه في آية واحدة منها:

١. قوله تعالى: ﴿ وَلَقَدْ أَصْطَفَيْنَاهُ فِي الدُّنْيَا وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾ (البقرة ١٣٠) قال السمين: "قوله (في الآخرة) فيه خمسة أوجه: أحدها، أنه متعلق بـ (الصالحين) على أن الألف واللام للتعريف وليست موصولة. الثاني: أنها متعلقة بمحذوف تقديره: أعني في الآخرة، نحو: لك بعد سقياً. الثالث: أن يتعلق أيضاً لكن من جنس الملفوظ به، أي: وأنه لصالح في الآخرة لمن الصالحين. الرابع: أن يتعلق بقوله (الصالحين) وإن كانت أَل موصولة؛ لأنه يغتفر في الظرف وشبهه ما لا يغتفر في غيرهما اتساعاً، ونظيره قوله:

رَبِّيئُهُ حَتَّىٰ إِذَا تَمَعَّدَا كَانَ جَزَائِي بِالْعَصَا أَنْ أُجْلِدَا

الخامس: أن يتعلق بـ (اصطفينا) قال الحسين بن الفضل: في الكلام تقديم وتأخير مجازة: ولقد اصطفيناه في الدنيا والآخرة، وهذا ينبغي ألا يجوز مثله في القرآن لنُبُو السمع عنه" (السمين، ١٩٩٤م، ٣٧٤/٢).

فالوجه الأول هو مذهب أبي عثمان المازني كما هو معروف، وقد ذكره النحاس وغيره، ولذلك جاز تعلق الجار والمجرور بـ (الصالحين)، والمعنى: وأنه من الصالحين في الآخرة (النحاس ١٤٢١هـ، ٧٩/١؛ مكي، ١٤٠٥هـ، ١/١١١). والوجه الثاني نسبة أبو حيان الأندلسي إلى بعض العلماء بقوله: وقال بعضهم (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ١/٦٣٠)، وتابعه في هذا القول تلميذه السمين، إلا أنني لم أقف على من قال بهذا، وإنما ذكر جمهور البصريين والكوفيين أن حرف الجر للبيان فيتعلق بمحذوف يفسره ويدل عليه المذكور، وقدّر النحاة (أعني) مع حرف الجر (اللام) فقط، ولم يجعلوا هذا التقدير مع غيره من حروف الجر، وإنما معنى البيان الذي يقصده النحاة هو كما قال ابن جني: "أن تعلقه بما يدل عليه معنى الكلام" (ابن جني، ١٩٥٤م، ١٣٠)، والأمر مختلف عند جمهور النحويين بين متعلق حرف الجر (اللام) عندما تكون بمعنى البيان، وبين حروف الجر الأخرى عندما تكون صلة أو بعض صلة وتقدمت على الموصول، فعندئذٍ تتعلق بمحذوف يفسره المذكور. والوجه الثالث مذهب الجرمي وهو أن يتعلق بمحذوف من جنس الملفوظ، و(من) تدل على التبويض فلا بد أن تذكر في التقدير، وذكر مكي هذا التقدير أيضاً (مكي، ١٤٠٥هـ، ١/١١١)، وهو مذهب ابن مالك في هذه المسألة. والوجه الرابع نسبة أبو حيان الأندلسي لابن الضائع (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ١/٦٣٠)، وتابعه السمين في ذكر هذا القول، والخامس ضعفه السمين، وهو ما يميل إليه الباحث؛ للتكلف في التقديم والتأخير. وينبغي التنبيه إلى أن المشهور عند النحويين لم يذكره السمين وهو أن التقدير: وإنه صالح في الآخرة، وقيل: وإنه لصالح في الآخرة، ويسمى التبيين أو البيان، ونسب أبو جعفر النحاس لأهل العربية قولين في المحذوف، الأول: يكون اسم فاعل، والتقدير: وإنه صالح في الآخرة، والثاني: يتعلق بالمصدر، أي: صلاحه في الآخرة، (النحاس، ١٤٢١هـ، ١/٧٩)؛ وسبب هذا التأويل عند النحويين؛ لأنه لا يجوز تقديم الصلة أو بعض الصلة على الموصول .

٢. وقوله تعالى: ﴿وَقَاسَمُهُمَا إِيَّيْكُمْ لَمِنَ النَّصِيحِينَ﴾ (الأعراف ٢١)

قال السمين: "ويجوز في (لكما) أن يتعلق بما بعده على أن (أل) معرفة لا موصولة، وهذا مذهب أبي عثمان، أو على أنها الموصولة ولكن تسومح في الطرف وعديله ما لا يتسامح في غيرهما اتساعاً فيهما لدورانهما في الكلام وهو رأي بعض البصريين... أو أنه متعلق بمحذوف على البيان، أي: أعني لكما، كقولهم: سقياً لك ورعياً، أو تعلق بمحذوف مدلول عليه بصلة (أل) ، أي: إني ناصح لكما... وزعم بعضهم أن المفعول في هذه الأفعال محذوف وأن المجرور باللام هو الثاني فإذا قلت: نصحت لزيد، فالتقدير: نصحت لزيد الرأي" (السمين، دت، ٥/٢٧٩)، والوجه الأول ذكره أبو جعفر النحاس أنه قول المازني، وهو اختيار المبرد (النحاس، ١٤٢١هـ، ٢/٤٨)، والصحيح أن المبرد

لم يختر هذا الوجه، وإنما ردّه، وقال: " فإن هذا القول غير مرضي عندي، لأنك إذا قلت: نعم القائم زيد. فجعلت الألف واللام كالألف واللام الداخلتين على ما يؤخذ من الفعل كالإنسان والفرس وما أشبهه، فانه إذا كان هكذا دخل في باب الأسماء الجامدة، وهي التي لم تؤخذ من أمثلة الفعل، وامتنع من أن يعمل مؤخراً إلا على حيلة ووجه بعيد من التبيين الذي ذكرنا، وإذا كان التأخير لا يعمل بنفسه، فكيف يعمل إذا تقدم عليه الظرف وهذا مستحيل لا وجه له" (المبرد، ١٩٩٧م، ٣٠).

والوجه الثاني نسبه السمين لبعض البصريين إلا أن شيخه أبا حيان الأندلسي ذكر أنه قول ابن الضائع ولم ينسبه للبصريين (أبو حيان، ٢٠١٣، ١٧٦/٣)، والوجه الثالث جعل اللام للبيان، والتقدير: أعني لكما، إلا أن النحاة المتقدمين (جمهور البصريين) لم يذكروا أنها تتعلق ب (أعني)، وإنما بينوا أنها تتعلق بمحذوف يفسره المذكور. ولعل الذي جعل السمين يذكر هذا الوجه هو ما نُسب وهماً للمبرد من أنه يقدر (أعني)، والوجه الثالث هو ما يطمئن إليه الباحث، لأن جمهور البصريين جعلوا التقدير: إني ناصح لكما. والوجه الأخير لم يذكره النحاة المتقدمون، ولم يشتهر عند المتأخرين.

٣. وقال تعالى: ﴿وَلَا يَجْدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا﴾ (النساء، ٢١)

قال السمين: " (عنها) يجوز أن يتعلق بمحذوف: إما على الحال من محيصة؛ لأنه في الأصل صفة نكرة قدمت عليها، وإما على التبيين، أي: أعني عنها، ولا يجوز تعلقه ب (يجدون)، لأنه لا يتعدى ب (عن) ولا ب (محيصة)، وإن كان المعنى عليه؛ لأن المصدر لا يتقدم معموله عليه، ومن يجوز ذلك يجوز تعلق (عن) به، والمحيص اسم مصدر من حاص يحيص" (السمين، د.ت، ٩٤/٤). وقوله حال موافق لما ذكره قبله المنتخب الهمداني والبيضاوي وأبو حيان الأندلسي (المنتجب، ٢٠٠٦م، ٣٤٥/٣؛ البيضاوي، ١٤١٨هـ / ٩٨/٢؛ أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٧٣/٤)، والوجه الثاني وجه مقبول؛ إلا أن تقدير المتعلق ب (أعني)، كما ذهب إلى ذلك أيضاً أبو حيان الأندلسي (أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٧٣/٤)، فيه بعد؛ لأن النحاة عند تحدثوا عن لام البيان جعلوا المتعلق (أعني) ولم يجوزوا ذلك في (عن) ولا في غيرها من حروف الجر، والذي دعاهم إلى ذلك هو ما نسب وهماً للمبرد (المبرد، ١٩٩٧م، ٣٠؛ أبو حيان، ٢٠١٣م، ١٧٦/٣)، من أنه يقدر (أعني) عندما يأتي موصول وقد سبقته الصلة أو بعض الصلة وسماه تبييناً، كقوله تعالى: ﴿وَكَاوُوا فِيهِ مِنَ الرَّاهِدِينَ﴾ (يوسف ٢٠)، والصواب أن المسألة قريبة جداً من الموصول وصلته، لأن المصدر - كما ذكر السيوطي - إذا انحل فإنه سيكون من أن المصدرية أو ما المصدرية والفعل، فلذلك لم يجوزوا تقديم معمول المصدر عليه (السيوطي، د.ت، ٢٣٣/٢)؛ لذا فالأحسن أن تعامل هذه المسألة كما تُعامل مع الاسم

الموصول وصلته إذا تقدمت عليه، وقد قال المرادي: " معمول المصدر بمنزلة الصلة من الموصولات" (المرادي، ١٩٩٢، ١٤٣/٢)، وقد شرح المسألة ابن مالك في قول الشاعر (البغدادي، ١٩٩٧، ٤٣٢/٣)

وَبَعْضُ الْحَلْمِ عِنْدَ الْجَهْلِ لِلذَّلَّةِ لِإِذْعَانَ

إذ بين أن اللام في (الذلة) ليس متعلقاً بـ (إذعان)؛ لأن (إذعان) مصدر، والجار والمجرور يتعلق بمصدر محذوف يدل عليه ويفسره المصدر المذكور، وقال ابن مالك: " والتقدير: وبعض الحلم عند الجهل إذعان للذلة، وهذا التقدير نظير ما تقدم في نحو قوله تعالى: ﴿وَكَاوَأُ فِيهِ مِنَ الْزَّاهِدِينَ﴾ (ابن مالك، ١٩٨٢، ١٠١٩ / ٢)، حيث شبه ابن مالك تقديم معمول المصدر على المصدر بتقديم الصلة على الموصول.

فتكون (عن) حرف تبين يتعلق بمحذوف يفسره المذكور، وقد جعل التقدير العكبري: ولا يجدون غنى عنها (العكبري، ١٤٣١هـ، ٣٩١)، وذكر السمين أنه لا يجوز تعلق (عن) بـ (لا يجدون) وهو قول أجمع عليه المعربون والمفسرون، (العكبري، ١٤٣١هـ، ٣٩١/١؛ المنتخب، ٢٠٠٦م، ٣٤٥/٢؛ أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٧٣/٤)، وقوله لا يتعلق بـ (محيصاً)؛ لأن المصدر لا يتقدم معمول عليه، وهو قول أكثر النحاة في هذه المسألة. وقد ذكر البيضاوي عدم جواز تعلق (عن) بـ (محيصاً)؛ لأنه اسم مكان، واسم المكان ملحق بالجوامد فلا يعمل (البيضاوي، ١٤١٨هـ، ٩٨/٢)، وعدّها ابن عاشور (ت ١٣٩٣هـ) مصدراً ميمياً (ابن عاشور، ١٩٨٤، ١٠٨/٢٥)، والصواب أنها ليست مصدراً ميمياً، ولا اسم مكان وإن جاءت على صيغة؛ لأنها مصدر كما ذكر ذلك العكبري وأبو حيان الأندلسي وعدد من العلماء (الجوهري، ١٩٩٠م، ٣٥/٣؛ العكبري، ٢٠٠١م، ١٠٦/٥؛ أبو حيان، ١٤٢٠هـ، ٧٣/٤؛ الفيومي، د.ت، ١٥٩/١).

والأحسن الأخذ بالرأي الذي يجيز تقدم معمول المصدر عليه، إذا كان شبه جملة، كما ذهب إلى ذلك عباس حسن، لوروده في الذكر الحكيم، فمنها قوله تعالى ﴿فَلَمَّا بَلَغَ مَعَهُ السَّعْيَ﴾ (الصفات، ١٠٢)، وقوله تعالى ﴿لَا يَبْعُونَ عَنْهَا جَوْلًا﴾ (الكهف، ١٠٨)، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَأْخُذْكُمْ بِهِمَا رَأْفَةٌ فِي دِينِ اللَّهِ﴾ (النور، ٢)، وقول القائل: اللهم اجعل لنا من امرنا فرجاً، وقول الشاعر الذي ذكر آنفاً (عباس حسن، د.ت، ٢١٦/٢).

جدول رقم (٣)، الآيات التي ورد فيها حرف الجر للبيان، وقد وضع خط تحت الحرف

ت	الآية	السورة ورقم الآية	الدر المصون جزءاً وصفحة
١	﴿ وَإِنَّهُ فِي الْآخِرَةِ لَمِنَ الصَّالِحِينَ ﴾	البقرة/١٣٠	١٢٢/٢
٢	﴿ وَهُوَ فِي الْآخِرَةِ مِنَ الْخَيْرِينَ ﴾	آل عمران/٨٥	٣٠٠/٣
٣	﴿ وَلَا يَجْدُونَ عَنْهَا مَحِيصًا ﴾	النساء/٢١	٩٤/٤
٤	﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكَلِمٍ لِّمَنَ النَّصِيحِينَ ﴾	الأعراف/٢١	٢٧٩/٥
٥	﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾	يوسف/٢٠	٢٨٠/٥
٦	﴿ وَأَنَا عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ مِنَ الشَّاهِدِينَ ﴾	الأنبياء/٥٦	١٧١/٨
٧	﴿ قَالَ إِنِّي لَمَمْلُوكٌ مِّنَ الْقَالِينَ ﴾	الشعراء/١٦٨	٢٠٧/٨
٨	﴿ فَأَخْرَجَ إِنِّي لَكَ مِنَ النَّصِيحِينَ ﴾	القصص/٢	٦٦١/٨

الخاتمة

- ١- قدر السمين الحلبي متعلق لام البيان (أعني) ، ولم يقدر المتعلق الذي ذكره سببويه ولا تقدير الزمخشري، مع أن عدداً من النحاة لم يجيزوه، مثل ابن هشام وجعل التقدير بـ (إرادتي) أو (أقول).
- ٢- عندما تحدث النحاة عن معنى (من) في عدد من الآيات، وأنها للبيان، ذكروا أنها حال أو صفة، وهذا يعني أنها تتعلق بكون عام محذوف هو في الحقيقة حال أو صفة، إلا أن السمين عندما يذكر معنى البيان لـ (من) يجعلها تتعلق بفعل محذوف تقديره (أعني)، وهو قول انفراد به، ولم يقل به أحد من النحاة أو المعربين أو المفسرين. ومن الجدير بالذكر أن السمين عندما ينقل أقوال العلماء من أن (من) لبيان الجنس لا يعلق على تقدير المتعلق، ولكن عندما يذكر أنها للبيان يقدر لها متعلقاً وهو (أعني)، ولعل هذا رأيه الخاص في هذه المسألة أو انتقال نظر منه (رحمه الله)، لأن هذا التقدير يخص حرف الجر (اللام) عندما يكون للبيان لا غيره من الحروف.
- ٣- ذهب جمهور البصريين إلى أن حرف الجر قد يكون للبيان (التبيين) في كل حروف الجر، إلا أنهم يذكرون ذلك عندما لا يتأني لحرف الجر التعلق بما بعده، إذا كان صلة وتقدمت على الموصول، ولاسيما مع (أل) الموصولة، إذ يجعلها النحاة للتبيين ويجعلون المذكور بعدها يفسر المحذوف، واستدلوا على ذلك بقوله تعالى ﴿ وَكَانُوا فِيهِ مِنَ الزَّاهِدِينَ ﴾، والتقدير: وكانوا زاهدين فيه، وقوله تعالى: ﴿ وَقَاسَمَهُمَا إِنِّي لَكَلِمٍ لِّمَنَ النَّصِيحِينَ ﴾، أي: إني ناصح لكما، إلا أن

السمين الحلبي جعل المتعلق هنا (أعني) أيضاً، وهو بذلك مخالف لجمهور البصريين. ولعل هذا مذهب خاص به (رحمه الله) أو نسب إلى المبرد وأخذ به السمين، إلا أننا بينا بأن ذلك وهم، والمبرد لم يقل به ولم يجعل التقدير (أعني) في الآيات المذكورة أنفاً، وإنما عندما تحدث عن معنى البيان (التبيين) في الآيات الكريمة قال: هي مثل: سقياً لك، وقصد بذلك معنى البيان، ولكنه لم يجعل المتعلق (أعني)، وإنما ذهب إلى أن المتعلق يفسره المذكور ويدل عليه في الآيات التي ذكرها، وهذا خير دليل على أنه لم يقدر (أعني)، فضلاً عن أنه عندما تحدث عن قول الشاعر:

أ بعلي هذا بالرحى المتقاعس. لم يجعل حرف الجر يتعلق بـ (أعني)، وإنما قدر المتعلق من جنس المذكور وبين أن المعنى: وقع التقاعس بالعصا. فجعل حرف الجر يتعلق بـ (التقاعس).

٤- وحمل المعربون والمفسرون المصدر ومتعلقه على الموصول وصلته عندما يتقدم المعمول عليه، فيكون حرف الجر للبيان، ويتعلق بمحذوف يفسره المذكور ويدل عليه، ولا يتعلق بـ (أعني) محذوفة.

المصادر والمراجع

- ١- الألوسي، محمود البغدادي (ت ١٢٧٠هـ - ١٤١٥هـ). (د.ت)، روح المعاني في تفسير آيات القرآن والسبع المثاني، تحقيق: علي عبد الباري عطية، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ٢- ابن أبي الربيع، عبيد الله بن أحمد بن عبيد الله (ت ٦٨٨هـ). (١٤٠٧هـ - ١٩٨٦م)، البسيط في شرح جمل الزجاجي، تحقيق: عياد بن عبد الثبيني، ط١، دار الغرب الإسلامي.
- ٣- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). (د.ت)، الخصائص، تحقيق: محمد علي النجار، ط٤، المكتبة العلمية، مصر.
- ٤- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). (١٤٢٠هـ - ١٩٩٩م)، المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها، المجلس الأعلى للشؤون الإسلامية.
- ٥- ابن جنبي، أبو الفتح عثمان (ت ٣٩٢هـ). (١٩٥٤م)، المنصف (شرح كتاب التصريف لأبي عثمان المازني)، ط١، دار إحياء التراث القديم.
- ٦- ابن الحاجب، أبو عمرو عثمان (ت ٦٤٦هـ). (١٤٠٩هـ - ١٩٨٩م)، أمالي ابن الحاجب، تحقيق: د. فخر صالح سليمان قدارة، دار الجيل- بيروت.
- ٧- ابن دريد، أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى (ت ٣٧٠هـ). (٢٠٠١م)، تهذيب اللغة، تحقيق: محمد عوض مرعب، ط١، دار إحياء التراث العربي- بيروت.
- ٨- ابن السراج، أبو بكر محمد بن السري بن سهل (ت ٣١٦هـ). (١٤٣١هـ)، الأصول في النحو، تحقيق: عبدالحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، لبنان - بيروت.
- ٩- ابن عصفور، علي بن مؤمن (ت ٦٦٩هـ). (١٩٨٦م)، المقرب في النحو، تحقيق: أحمد عبدالستار الجوارى، د. عبدالله الجبوري، مطبعة العاني، بغداد.
- ١٠- ابن عطية، أبو محمد عبدالحق بن غالب (ت ٥٤٢هـ). (١٤٢٢هـ)، المحرر الوجيز في تفسير الكتاب العزيز، تحقيق: عبدالسلام عبدالشافى محمد، ط١، دار الكتب العلمية- بيروت.
- ١١- ابن قتيبة، أبو محمد عبدالله بن مسلم (ت ٢٧٦هـ). (١٣٩٨هـ - ١٩٧٨م)، غريب القرآن، تحقيق: أحمد صقر، دار الكتب العلمية.
- ١٢- ابن مالك، محمد بن عبدالله (ت ٦٧٢هـ). (١٤١٠هـ - ١٩٩٠م)، شرح تسهيل الفوائد، تحقيق: د. عبدالرحمن السيد، د. محمد بدوي المختوم، ط١، هجر للطباعة والنشر والتوزيع.
- ١٣- ابن مالك، محمد بن عبدالله، (ت ٦٧٢هـ). (١٤٠٢هـ - ١٩٨٢م)، شرح الكافية الشافية، تحقيق: عبدالمنعم أحمد هريري، ط١، جامعة أم القرى، مركز البحث العلمي، مكة المكرمة.
- ١٤- ابن هشام، عبدالله بن يوسف بن أحمد، (ت ٧٦١هـ). (١٩٨٥م)، مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، تحقيق: د. مازن المبارك ومحمد علي حمد الله، ط٦، دار الفكر- دمشق.

- ١٥- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، (ت ٧٤٥هـ). (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، ارتشاف الضرب من لسان العرب، تحقيق: رجب عثمان محمد، ط١، مكتبة الخانجي بالقاهرة.
- ١٦- أبو حيان، محمد بن يوسف بن علي، (ت ٧٤٥هـ). (١٤٢٠هـ)، البحر المحيط في التفسير، تحقيق: صدقي محمد جميل، دار الفكر، بيروت.
- ١٧- البغدادي، عبد القادر بن عمر (ت ١٠٩٣هـ). (١٤١٨هـ - ١٩٩٧م)، خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تحقيق: عبد السلام محمد هارون ط٤، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ١٨- البغوي: أبو محمد الحسين بن مسعود محمد (٥١٠هـ). (١٤١٦هـ)، معالم التنزيل في تفسير القرآن، ط١، دار السلام للنشر والتوزيع.
- ١٩- البيضاوي، عبدالله بن عمر بن محمد (٦٨٥هـ). (١٤١٨هـ)، أنوار التنزيل وأسرار التأويل، تحقيق: محمد عبدالرحمن المرعشلي، ط١، دار إحياء التراث، بيروت.
- ٢٠- التبريزي، يحيى بن علي بن محمد، (ت ٥٠٢هـ). (١٤٢٤هـ - ٢٠٠٣م)، شرح ديوان الحماسة (ديوان الحماسة اختاره أبو تمام حبيب بن أوس)، (ت ٢٣١هـ)، دار الفكر بيروت.
- ٢١- ثعلب أبو العباس، أحمد بن يحيى، (ت ٢٩١هـ). (١٩٥٠م)، مجالس ثعلب، دار المعارف.
- ٢٢- الجوهري، إسماعيل بن حماد، (ت ٣٩٣هـ). (١٩٩٠م)، الصحاح، تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار، ط٤، دار العلم للملايين، بيروت.
- ٢٣- الجرجاني، عبد القاهر بن عبدالرحمن بن محمد (ت ٤٧١هـ). (١٩٨٢م)، المقتصد في شرح الإيضاح، تحقيق: كاظم بحر المرجان، دار الرشيد للنشر، العراق.
- ٢٤- الحوفي، علي بن إبراهيم بن سعيد، (٤٣٠هـ). (١٤٣٦هـ - ٢٠١٥م)، البرهان في علوم القرآن، تحقيق: د. إبراهيم عناني عطية، جامعة المدينة العالمية- ماليزيا.
- ٢٥- الخضري، محمد الخضري، (ت ١٢٨٧هـ). (١٤٢٦هـ - ٢٠٠٥م)، حاشية الخضري على شرح ابن عقيل على ألفية ابن مالك، تحقيق: تركي فرحان المصطفى، ط٢، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٢٦- الزجاج، أبو إسحاق إبراهيم بن السري، (ت ٣١١هـ). (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، معاني القرآن وإعرابه، تحقيق: عبدالجليل عيده شلبي، ط١، عالم الكتب، بيروت.
- ٢٧- الزجاجي، عبدالرحمن بن إسحاق، (ت ٣٣٧هـ). (١٤٠٥هـ - ١٩٨٥م)، اللامات، تحقيق: د. مازن المبارك، ط٢، دار الفكر، دمشق.
- ٢٨- المختشري، أبو القاسم محمود بن عمر، (ت ٥٣٨هـ). (١٤١٨هـ - ١٩٩٨م)، الكشاف عن حقائق التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق: عادل أحمد عبد الموجود، علي محمد معوض، ط١، مكتبة العيدان، الرياض.
- ٢٩- السمين، أحمد بن يوسف، (ت ٧٥٦هـ). (د.ت)، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: د. أحمد محمد الخراط، دار القلم، دمشق.
- ٣٠- السمين، أحمد بن يوسف، (ت ٧٥٦هـ). (١٤١٤هـ - ١٩٩٤م)، الدرر المصون في علوم الكتاب المكنون، تحقيق: الشيخ علي محمد معوض والشيخ عادل أحمد عبد الموجود، والدكتور مخلوف جاد، والدكتور زكريا عبد المجيد النوتي ط١ دار الكتب العلمية، بيروت - لبنان.
- ٣١- سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر، (ت ١٨٠هـ). (١٤٠٨هـ - ١٩٨٨م)، الكتاب، تحقيق: عبدالسلام محمد هارون، ط٣، مكتبة الخانجي، القاهرة.
- ٣٢- السيرافي، أبو سعيد، الحسن بن عبدالله المزرباني، (ت ٣٦٨هـ). (٢٠٠٨م)، شرح كتاب سيبويه، تحقيق: أحمد حسن مهدي، وعلي سيد علي، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت.
- ٣٣- السيوطي، عبدالرحمن بن أبي بكر، (٩١١هـ). (د.ت)، همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، تحقيق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر.
- ٣٤- الشلوبين، عمر بن محمد بن عمر بن عبدالله، (ت ٦٤٥هـ). (١٩٨١م)، التوطئة، تحقيق: أحمد يوسف المطوع، جامعة الكويت.
- ٣٥- الشمي، أحمد بن محمد، (ت ١٣٦٧هـ). (د.ت)، حاشية الشمي على المغني، المطبعة البهية بمصر.
- ٣٦- الصبان، محمد بن علي (١٢٠٦هـ). (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، حاشية الصبان على شرح الأشموني، دار الفكر، بيروت - لبنان.
- ٣٧- الطاهر بن عاشور، محمد الطاهر بن محمد بن محمد، (١٣٩٣هـ). (١٩٨٤م)، التحرير والتنوير، الدار التونسية للنشر، تونس.
- ٣٨- الطبري، أبو جعفر، محمد بن جرير بن يزيد، (ت ٣١٠هـ). (١٤٢٠هـ - ٢٠٠٠م)، جامع البيان عن تأويل آي القرآن، تحقيق: أحمد محمد شاكر، ط١، مؤسسة الرسالة.

- ٣٩- عباس، عباس حسن، (ت١٣٩٨هـ). (د.ت)، **النحو الوافي**، دار المعارف، مصر.
- ٤٠- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله، (ت ٦١٦هـ). (١٤٣١هـ)، **التبيان في إعراب القرآن**، تحقيق: علي محمد البجاوي، عيسى البابي الحلبي.
- ٤١- العكبري، أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله، (ت ٦١٦هـ). (١٤١٦هـ - ١٩٩٥م)، **اللباب في علل البناء والإعراب**، تحقيق: د. عبدالإله النبهان، ط١، دار الفكر - دمشق.
- ٤٢- الفارسي، أبو علي الحسن بن أحمد بن عبدالغفار، (ت٣٧٧هـ). (١٤١٠هـ-١٩٩٥م)، **التعليقة على كتاب سيبويه**، تحقيق: د. عوض بن حمد القوزي، ط١، مطبعة الأمان، القاهرة.
- ٤٣- الفارسي، أبو علي الحسن، بن حمد بن عبدالغفار، (ت٣٧٧هـ). (٢٠٠٢م)، **المسائل العسكرية في النحو العربي**، تحقيق: د. علي جابر المنصوري، دار الكتب العلمية الدولية، عمان- الأردن.
- ٤٤- الفراء، أبو زكريا يحيى بن زياد بن عبدالله (ت٢٠٧هـ). (د.ت)، **معاني القرآن**، تحقيق: أحمد يوسف النجاتي ومحمد علي النجار وعبدالفتاح إسماعيل شلبي، ط١، دار المصرية للتأليف والترجمة - مصر.
- ٤٥- الفيومي، أحمد بن محمد بن علي (ت ٧٧٠هـ). (د.ت)، **المصباح المنير في غريب الشرح الكبير**، المكتبة العلمية - بيروت.
- ٤٦- المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس (ت٢٨٥هـ). (١٤١٧هـ - ١٩٩٧م)، **الكامل في اللغة والأدب**، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم ط٣ دار الفكر العربي - القاهرة.
- ٤٧- المبرد، محمد بن يزيد، أبو العباس (ت٢٨٥هـ). (د.ت)، **المقتضب**، تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة، عالم الكتب- بيروت.
- ٤٨- المرادي، حسن بن قاسم بن عبدالله (ت ٧٤٩هـ). (١٤٢٨هـ - ٢٠٠٨م)، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك**، تحقيق: عبدالرحمن علي سليمان، ط١، دار الفكر العربي.
- ٤٩- المرادي، حسن بن قاسم بن عبدالله (ت ٧٤٩هـ). (١٤١٣هـ - ١٩٩٢م)، **الجنى الداني في حروف المعاني**، تحقيق: د. فخر الدين قبادة، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ٥٠- مكي، حموش بن محمد بن مختار (ت ٤٣٧هـ). (١٤٠٥هـ)، **مشكل إعراب القرآن**، تحقيق: د. حاتم صالح الضامن، ط٢، مؤسسة الرسالة- بيروت.
- ٥١- الهمداني، المنتجب بن أبي العز بن رشيد (ت ٦٤٣هـ). (١٤٢٧هـ - ٢٠٠٦م)، **الكتاب الفريد في إعراب القرآن المجيد**، تحقيق: محمد نظام الدين الفتيح، ط١، دار الزمان، المدينة المنورة.
- ٥٢- النحاس، أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل (ت٣٣٨هـ). (١٤٢١هـ)، **إعراب القرآن**، تحقيق: عبدالمنعم خليل إبراهيم، ط١، دار الكتب العلمية، بيروت- لبنان.
- ٥٣- النسفي، أبو البركات عبدالله بن أحمد بن محمود (ت٧١٠هـ). (١٤١٩هـ - ١٩٩٨م) **مدارك التنزيل وحقائق التأويل**، تحقيق: يوسف علي بديوي، ط١، دار الكلم الطيب- بيروت.